

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٧٨٥**

الثلاثاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ من	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/355)

1236974 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/355)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/355، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ميس.

السيد ميس (تكلم بالفرنسية): يشرفني مخاطبة أعضاء مجلس الأمن مرة ثانية في ما يتعلق بتقرير الأمين العام الأخير (S/2012/355) بشأن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن أعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تحقق تقدم كبير، منذ تقريري الأخير في بداية العام الحالي (انظر S/PV.6712)، خاصة بشأن مسألة التحديات الأمنية التي تشكلها مجموعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليمي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. بيد أن هذا التقدم عطله التمرد الأخير من جانب عدد من الجنود، بقيادة بوسكو نتاغاندا وسلطاني ماكينغا. وتسبب هذا التمرد في تدهور خطير للوضع الأمني للسكان المدنيين في تلك المنطقة، خاصة في كيفو الشمالية، وبالتالي أدى إلى تقلص الضغط على المجموعات المسلحة الأخرى العاملة في المنطقة.

(تكلم بالإنكليزية)

بدأ التمرد إلى حد كبير جنود جرى إدماجهم في الجيش الوطني الكونغولي – القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية – أساسا بموجب الاتفاقات التي أبرمت في عام ٢٠٠٩. غير أن هذا الإدماج لم يكتمل أبدا، وقد تكلمت في البيانات السابقة أمام المجلس عن التحدي لسلطات الدولة الذي يشكله الجنرال نتاغاندا وأولئك المتحالفين معه، الذين يمارسون سلطة شبه مستقلة دون مساءلة أمام القيادة المركزية أو سلطة الحكومة. وفي حين أكد نتاغاندا وماكينغا وآخرون أن الشروط المحورية بالنسبة لمصالحهم في اتفاقات عام ٢٠٠٩ لم تنفذ، فإن لجوءهم إلى التمرد المسلح ليس وسيلة مقبولة لمعالجة مظالمهم. إنه يهدد الآن بزعزعة استقرار إقليمي كيفو والمنطقة ويزيد بصورة كبيرة الخطر العام بالنسبة لملايين المدنيين.

و لم يحظ نتاغاندا بالتأييد الواسع النطاق الذي توقعه وكانت استجابة الحكومة الكونغولية فعالة، بما في ذلك تيسير استمرار وجود أعداد كبيرة من القوات الموالية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في الوحدات العسكرية الموالية والنجاح في إقناع قوات كثيرة أخرى تفر من الخدمة بالعودة إلى مراكزها دون عواقب سلبية. قلص هذا بصورة كبيرة الأعداد المتاحة لتمرد نتاغاندا وحركة م–٢٣ التي بدأها ماكينغا بعد ذلك بفترة قصيرة.

والعلاقة بين نتاغاندا وماكينغا ليست واضحة، وتنفي حركة م–٢٣ بشدة الارتباط بنتاغاندا، ولعل السبب هو أمر الاعتقال المعلق الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بحقه. إلا أن نتاغاندا وماكينغا يتشاطران بوضوح مواقف ومصالح

وأهداف أساسية.

نحن نعمل بتعاون وثيق مع الحكومة الكونغولية، وتحديدا مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ بداية هذه الأحداث في أوائل نيسان/أبريل، في محاولة للحد بقدر الإمكان من الإصابات بين السكان المدنيين، ولتقديم المساعدة – قدر المستطاع – للضحايا والسكان المشردين، واحتواء المنطقة التي يدور فيها القتال واستعادة النظام بأسرع وأنجع صورة ممكنة. وجرى بنجاح وسرعة نسبية طرد قوات المتمردين من المناطق التي يستخدمونها كقواعد لتستقر في النهاية في جيب صغير تقل مساحته عن ١٠٠ كيلومتر مربع قرب بلدة بوناغانا، في الجزء الشرقي من متنزه فيرونغا الوطني المتاخم للحدود الأوغندية والرواندية.

واستولت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو على مخابئ ضخمة للأسلحة، تخص فيما يبدو قوات نتاغاندا وماكينغا، تشمل على التوالي حوالي ٢٥ طنا و ٣٢ طنا من الأسلحة والذخائر. وتتفاوت التقديرات لحجم القوات المتمردة، ولكنها تشير بشكل عام إلى أن هناك عدة مئات من المقاتلين منذ أن أصبح القتال متركزا في منطقة بوناغانا. وقد فر جميع المدنيين تقريبا من المنطقة المتاخمة.

وتنشر القوات المسلحة الكونغولية أعدادا كبيرة من القوات والأسلحة حول هذه المنطقة المعزولة للسيطرة على مواقع القوات المتمردة. وقد أنشأنا بالتعاون مع القوات المسلحة مواقع دفاعية مشتركة في المواقع الاستراتيجية الرئيسية المجاورة لمنطقة القتال، ومنها على سبيل المثال، حول بلدة بوناغانا، بهدف ضمان عدم نجاح الأعمال الهجومية التي يُحتمل أن تشنها قوات المتمردين في الامتداد لتهدد تلك المناطق.

وقد أسفر القتال عن تشريد عدد كبير من المدنيين، بمن فيهم العديد الذين فروا عبر الحدود المجاورة. وفضلا عن ذلك، تسعى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعديد من الجماعات الكونغولية، بما في ذلك على الأقل بعض العناصر التي كانت تعمل في السابق مع بوسكو نتاغاندا، إلى الاستفادة من تصاعد حالة عدم الاستقرار بوجه عام عن طريق تصعيد نشاطها، مما يؤدي إلى تفاقم الآثار الضارة على السكان المدنيين.

ولدينا، على سبيل المثال، معلومات جديرة بالثقة عن ارتكاب أعمال قتل وجرائم خطيرة أخرى على نطاق واسع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتشمل هذه الجرائم الاستهداف المتعمد على ما يبدو من قبل كل من القوات الديمقراطية وشبكة من الجماعات المسلحة المحلية المعادية للأجانب، تعرف عموما باسم رايا موتومبوكي، لمُعالي بعضهما بعضا، وهم أساسا من النساء العزلاوات والأطفال. وفي معظم الأحيان، تقع تلك الهجمات بعيدا عن أي وجود للقوات المسلحة الكونغولية أو بعثة الأمم المتحدة بدرجة تكفي لتقليل احتمالات التدخل إلى حدها الأدنى لحين الانتهاء من أعمال القتل.

كما أدت كل هذه الأنشطة إلى تفاقم المشكلة الخطيرة المستمرة المتمثلة في جرائم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وهي تحد بشدة أيضا من وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي زاد من المشاق التي يكابدها السكان.

وقد نشرنا قوات من بعثة الأمم المتحدة وكثفنا عملياتنا بشكل كبير في جميع أنحاء المنطقة المتضررة. والطائرات العمودية الهجومية وغيرها من طائرات الهليكوبتر العسكرية التي تم الحصول عليها مؤخرا كانت ذات قيمة كبيرة جدا لقدرتنا على الاستجابة. غير أن مواردنا تكاد تُستنفد، حيث نحاول تغطية البؤر الساخنة الناشئة فيما يتدهور الوضع العام في كيفو الشمالية.

وهذا يتناقض بشدة مع الحالة قبل بدء التمرد، حيث عملت بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة الكونغولية بشكل وثيق في أوائل هذا العام للتخطيط لسلسلة من العمليات المشتركة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لاستهداف القوات الديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى، والتي اشتملت على خطوات لم

يسبق لها مثيل لتقليل آثار هذه العمليات على المدنيين إلى حدها الأدنى وإنشاء مراكز للرصد وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، كما تضمنت مرحلة تشغيلية لتحقيق الاستقرار، أو الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق التي تم تطهيرها لمنع عودة الجماعات المسلحة، وهو إجراء كان غائبا عادة في السابق.

وجرت تلك العمليات التي تم التخطيط لها بصورة مشتركة في كيفو الجنوبية في آذار/مارس وكانت تحقق نتائج واعدة جدا. وعلى سبيل المثال، فقد سُجل في آذار/مارس أكبر عدد من حالات عودة مقاتلي القوات الديمقراطية ومُعاليهم إلى وطنهم خلال الأشهر الثماني عشر الماضية، وهي نتيجة ترجع بالتأكيد إلى العمليات المشتركة في كيفو الجنوبية. وقد استفادت هذه العمليات من وجود اتجاه متزايد عموما لعودة عناصر القوات الديمقراطية إلى وطنهم والذي تحقق في الشهور الأخيرة، الأمر الذي زاد من إضعاف هذه القوات في إطار الاستراتيجية العامة لوضع حد لهذا التهديد الذي طال أمده.

وكان من المقرر بدء عمليات مشتركة ذات صلة في كيفو الشمالية في نيسان/أبريل بهدف زيادة هذا الضغط والاتجاه. وللأسف، فقد عُلقت كل من عمليتي كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية نتيجة للتمرد. وليس من المستغرب أننا شهدنا، منذ تعليق العمليتين، انخفاضا كبيرا في عودة مقاتلي القوات الديمقراطية إلى وطنهم، حيث تسببت أعمال نتاغاندا وماكينغا في المزيد من الضرر.

وكما هو واضح، من المهم وضع حد للتمرد في أقرب وقت ممكن لأسباب عديدة. فبالإضافة إلى السماح بعودة أعداد كبيرة من المدنيين المشردين إلى ديارهم، من شأن ذلك أيضا السماح باستئناف الجهود المنسقة التي تستهدف الجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية ومنطقة جنوب إيتوري في الوقت المناسب، بما في ذلك العمليات العسكرية. وفضلا عن ذلك، ينبغي استئناف طائفة متنوعة من الإجراءات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تحقيق الاستقرار وحل الصراعات وبرامج التنمية الاقتصادية، وهي جميعا مهددة جراء تجدد حالة عدم الاستقرار.

وينبغي، بالطبع، النظر في جميع هذه الأمور في سياق تعزيز وزيادة سلطة الدولة في جميع أنحاء المنطقة، وذلك شرط أساسي لاستعادة النظام الأساسي والأمن في المنطقة وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

وقد أكد لي رئيس الوزراء أوغوستين ماتاتا بونيو مابون قلقه إزاء الخطر الذي يشكله التمرد وآثاره البالغة الضرر على جدول أعماله للإصلاح الاقتصادي والتنمية، وكذلك الآثار الرهيبة المباشرة الواضحة على السكان المدنيين. ومما يثلج صدري أن رئيس الوزراء قاد وفدا هاما رفيع المستوى في الأسبوع الماضي وزار المنطقة، يرافقه عدد من كبار الوزراء وغيرهم من المسؤولين لكي يقفوا بأنفسهم على ما يحدث وليخرجوا بفهم أفضل للحالة الراهنة والمشاكل الخطيرة التي تواجهها المنطقة والخيارات المتاحة في الأجلين القصير والطويل للتعامل معها.

ولا بد لي من الإشارة أيضا، كما يعلم أعضاء المجلس، إلى أنه ترددت أنباء مؤخرا عن تلقي قوات المتمردين لدعم عبر الحدود من رواندا. وفي داخل بعثة الأمم المتحدة، ليس لدينا أي وسيلة للتأكد أو التحري بشكل مستقل بشأن الادعاءات حول أعمال تتم خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأقول إنه، لأسباب واضحة، من المهم للغاية اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لوضع حد لأي أو كل أشكال الدعم الخارجي الذي ربما تحصل عليه قوات المتمردين. وأناشد جميع الدول الأعضاء في المنطقة وخارجها التحقيق في المعلومات بقدر المتاح إلى أقصى حد ممكن، لجعل تلك المعلومات متاحة للهيئات الوطنية والدولية ذات الصلة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان توقف أي دعم خارجي.

إن سكان شرق جمهورية الكونغو يعانون بالفعل أشد المعاناة ومنذ فترة طويلة جدا، وأي أعمال من شأنها إطالة أمد العنف والصراع المسلح في المنطقة يجب أن تتوقف. وفي هذا الصدد،

أشيد بإنشاء المركز المشترك لدمج المعلومات الاستخبارية في غوما مؤخرا تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك بالإجراءات التي اتخذها المؤتمر لرصد ومراقبة الاتجار غير القانوني على الصعيد الإقليمي بالمعادن المؤججة للصراع والأنشطة الرامية إلى تعزيز الاتصالات عبر الحدود مثل اجتماع حكام المقاطعات الذي عُقد في بوروندي ونظمته الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى.

وفي ملاحظة نهائية بشأن التهديدات الأمنية، أفيد أيضا بأن أنشطة جيش الرب للمقاومة لا تزال تمثل تهديدا ليس للجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، ولكن أيضا للبلدان الأخرى في المنطقة. ولم يطرأ تغير يُذكر على مجمل أنشطة جيش الرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهور الأخيرة، حيث يميل الجيش إلى شن هجمات لا تتطلب سوى وحدات فردية صغيرة، والتي غالبا ما تشمل أعمال الاختطاف والهجمات العنيفة بالإضافة إلى نهب القرى المستهدفة.

غير أنه، وبغض النظر عن الاتجاهات، فإن الأعمال الوحشية التي ينفذها جيش الرب لا تزال تثير خوفا هائلا في جميع أنحاء المنطقة التي ينشط فيها الجيش. ونحن نواصل العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة الكونغولية في عمليات استباقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهدف إلى إحباط الهجمات الواسعة النطاق لجيش الرب وتتبع نشاط الجيش والتصدي له من خلال المركز المشترك للمعلومات والعمليات في دونغو والقيام بكل ما هو ممكن لتيسير التنسيق وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك زيادة فعالية البرامج المحددة الأهداف لتشجيع العودة إلى الوطن. ونحن ندعم وسنستمر في دعم المبادرات الإقليمية التي يروج لها الاتحاد الأفريقي ويدعمها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا لمواجهة هذا التهديد وزيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين جميع القوات في المنطقة إلى أقصى حد ممكن.

وأود أن أشير أيضا إلى أن بعثة الأمم المتحدة أنشأت الآن وجودا عسكريا دائما في منطقة أويلي السفلى، وهي مبادرة طالما دعت إليها المنظمات العاملة في المجال الإنساني وشاطرتها في ذلك البعثة.

أنجزت عملية التقييم المشتركة المنشأة في عام ٢٠١٠ بموجب القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) قدرا كبيرا من عملها في كتابة التقارير والتحاليل في الآونة الأخيرة قبل اندلاع التمرد في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في أوائل نيسان/أبريل. غير أنني أقول إن العملية التي نفذتها الحكومة الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة توفر، من وجهة نظري، وسيلة ممتازة لتحليل ظروف التهديدات بصفة عامة وتتيح آليات مفيدة لمناقشة التطورات المتلاحقة، مثل التمرد، وتوفر أساسا قيما لاتخاذ القرارات بخصوص عمليات الانتشار بوجه عام وغيرها من الإجراءات.

وتبعا لآخر التقييمات، فإننا ندرس حاليا، على سبيل المثال، الحاجة إلى استمرار الوجود العسكري لبعثة الأمم المتحدة في المقاطعة الاستوائية، وإن كان بمستويات متواضعة بالفعل، والذي كان إرثا للمشاكل التي شهدتها تلك المنطقة في عام ٢٠٠٩. ونحن نجري اتصالات متكررة على مستويات عدة بخصوص عدد من المسائل والتطورات الأخرى، استنادا إلى عملية التقييم المشتركة وأشجع المجلس بقوة على مواصلة الإذن بعمل هذا المرفق وتقديم الدعم له.

إن إنشاء المؤسسات الحكومية الجديدة المنبثقة عن الانتخابات الوطنية المثيرة للمشاكل في عام ٢٠١١ قد استغرق، بصراحة، وقتا أطول مما كنت آمل فيه. ومع ذلك، فإن الجمعية الوطنية الجديدة قد وضعت الآن إجراءات داخلية جديدة واختارت موظفي المكتب وشكلت لجانا دائمة. ومن بين الضباط اثنان من أعضاء المعارضة، بمن فيهم نائب رئيس الجمعية الوطنية الثاني، تيموثي كومبو نكيسي، الذي انتخب بوصفه مرشحا لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي المعارض. وتشمل جميع اللجان أعضاء ممثلين للمعارضة، بعضهم

أعضاء رئيسيون. وأتطلع إلى أن تبني بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقاتها مع الجمعية الوطنية الجديدة، بغية دعم وتيسير عملها وفهمها للبعثة وبرنامج أنشطة الأمم المتحدة بشكل عام.

وفيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، فقد تولت الحكومة الجديدة تحت قيادة رئيس الوزراء أوغستين ماتاتا بونيو مابون مهامها مؤخرا، وهي تضم اثنين من أعضاء أحزاب المعارضة. وقد عقدت أنا ونائبان للممثل الخاص للأمين العام ومسؤولون آخرون من البعثة، اجتماعات تمهيدية أولية مع العديد من الوزراء. وأتطلع إلى مواصلة تلك الاتصالات والعلاقات عندما أعود إلى كينشاسا. ولديّ اعتقاد راسخ بأن من مصلحة جميع الأطراف أن يكون للبعثة حوار فعال ومستمر فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج، وأن تكون لها علاقات تعاونية بناءة، فضلا عن علاقات تعاون عامة وجيدة مع المسؤولين والوكالات الحكومية ذات الصلة. وأنا ملتزم بشدة بالقيام بكل ما من شأنه ضمان تحقيق ذلك الهدف. ولقد سررت للغاية عندما كنت هنا في نيويورك، أن نائبة الممثل الخاص للأمين العام، ليلى زروقي، قد تمكنت من مرافقة رئيس الوزراء ماتاتا بونيو مابون والوفد المرافق له في الزيارة الهامة جداً الأسبوع الماضي إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وآمل أن تكون تلك الزيارة بمثابة إسهام هام نحو التوصل إلى شراكة مستمرة وقوية وفعالة.

ومع ذلك، يؤكد إنشاء مثل تلك الهيئات أن هناك العديد من التحديات المقبلة لضمان نجاح إجراء انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية. وهناك حاجة لإجراء انتخابات المقاطعات لانتخاب الهيئات التشريعية الجديدة هناك، والتي تتولى المسؤولية بدورها عن انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على الصعيد الوطني، فضلا عن انتخاب حكام المقاطعات. وتتسم الانتخابات المحلية، التي لم تعقد مطلقا في دورة ٢٠٠٦ الانتخابية الأولية بأهمية بالغة. ومع ذلك، من الواضح أن هناك خطوات لا بد من اتخاذها لضمان عدم تكرار المشاكل التي واجهت العملية الانتخابية في عام ٢٠١١. وأتوقع في ذلك الصدد، أن يوفر التقرير الذي يتوقع أن تقدمه اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قريباً إلى الجمعية الوطنية أساسا لإجراء مناقشة وطنية بشأن ماضي ومستقبل العملية الانتخابية في البلد. ويمكن لهذا بدوره أن يكون له أثر هام على الكيفية التي ينبغي أن تسير بها الأمور قدما من أجل استكمال الدورة الانتخابية.

وقد أعربت الجهات المانحة الرئيسية، والشركاء الآخرون والأمم المتحدة عن شواغل بشأن المخالفات الانتخابية في عام ٢٠١١. وأكملت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة نفسها استعراضا تضمّن توصيات واسعة النطاق بشأن التغييرات التي يتعين اعتمادها للانتخابات المقبلة. ومن الممكن جدا أن تسفر مناقشة الجمعية الوطنية المتوقعة عن توصيات هامة أخرى. ويرجح أن تكون جميع تلك التوصيات ذات أهمية حاسمة بالنسبة للتقييم الذي تجريه الجهات المانحة ومجلس الأمن وغيرهما من الشركاء، فيما يتعلق بالمشاركة في انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية ودعمها. ومن الواضح أن من الأهمية بمكان توفير ظروف مواتية لإجراء انتخابات موثوقة وديمقراطية وشفافة. وتشمل هذه الظروف في جزئها الأعم، إجراءات اللجنة الانتخابية وإدارتها للعملية بطريقة تضمن استعدادات تنظيمية فعالة وحسنة التوقيت، مع توفير الرقابة وغيرها من الإجراءات الملائمة لمنع الغش والتجاوزات أو المخالفات الأخرى، فضلا عن وضع خطط كاملة للتنفيذ، بما في ذلك إجراءات إعداد القوائم الانتخابية و التحقق منها.

ومن الضروري كذلك أن تبذل الحكومة كل ما بوسعها لضمان الحرية اللازمة لمشاركة الجميع. ويتعين على المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري أيضا اتخاذ إجراءات قوية ومناسبة لتيسير التغطية والوصول بطريقة كاملة وحرة لوسائط الإعلام. وأحيي في ذلك الصدد، القرار الذي اتخذته سلطات الحكومة مؤخراً فيما يتعلق بالتحقيق في بلاغات عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأعمال العنف الأخرى التي ارتكبت خلال العملية الانتخابية عام ٢٠١١. وأؤكد مجددا أننا سنبذل كل جهد ممكن لتيسير وتعزيز تلك التحقيقات وما

يتصل بها من إجراءات قضائية مناسبة. وسنعمل أيضا على نحو فعال – وبتوجيه من مجلس الأمن – على تقييم التقدم المحرز نحو تنظيم الانتخابات المحلية وفي المقاطعات، لتحديد المستويات المناسبة والمطلوبة من الدعم اللازم لإجراء انتخابات حرة، نزيهة وذات مصداقية. وأدرك أن الجهات المانحة الرئيسية أيضا تواصل إجراء تقييماتها الخاصة بطريقة مماثلة بغية تحديد تقديم الدعم المالي المحتمل في المستقبل. ويحدوني أمل كبير، بطبيعة الحال، أن تسير العملية قدما في الوقت المناسب وبطريقة فعالة نحو الوصول إلى انتخابات حرة وديمقراطية في أقرب وقت ممكن وبطريقة عملية، إذ أن هذه الانتخابات تشكل أهمية بالغة بالنسبة للشعب الكونغولي كما هو واضح، من أجل توطيد استمرار العملية الديمقراطية، فضلا عن إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف اللامركزية التي وضعها الشعب الكونغولي لنفسه.

إن الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية جليةً، وخاصةً في مقاطعة كيفو الشمالية. غير أن من المهم ألا ننسى التقدم الهام والكبير الذي أحرز في العديد من المجالات على نطاق واسع منذ التحول الذي حدث جراء الإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب، وخاصة في السنوات الأخيرة. ومن الواضح أنه الأهمية بمكان التعافي من الانتكاسات الأمنية التي حدثت في مقاطعتي كيفو في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك، فإن من المهم أيضا المضي قدما في تنفيذ جدول أعمال على نطاق أوسع يهدف إلى معالجة الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الصراع في شرق البلد، وضمان الأمن والتنمية الدائمين، نظراً لاشتداد الحاجة إليهما في جميع أنحاء البلد.

وقد أنجز جدول الأعمال المعني بتحقيق لاستقرار والتنمية العامة في شرق الكونغو الكثير في ظل الإطار العام لخطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبرامج دعم الجهود الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار. فقد افتتحت العديد من الطرق، وبنيت العديد من مرافق المحاكم ومراكز الشرطة وغيرها. غير أن من المهم أيضا ضمان نشر الأفراد للعمل في تلك المرافق، وتحديد المشاكل وحلها، بالإضافة إلى توسيع وتعزيز نطاق سلطة الدولة ومؤسساتها بشكل عام.

ومن وجهة نظري، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على كيفية حل منازعات الأراضي وغيرها من المسائل الأساسية الكامنة وراء التوترات بين المجتمعات المحلية. ونحن ندخل مرحلة جديدة من خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، فإننا نأمل في إنشاء إطار مواز للجهود المبذولة في أجزاء أخرى من البلد، في سياق برنامج توطيد السلام المرتقب. ومن الصحيح والمناسب أيضا أن تستعرض جميع الأطراف الأولويات والعمليات والبرامج التي يجري تنفيذها حسب مقتضى الحال. وتجري تلك العملية بالفعل، وقد استُكمِلت أهميتها كما هو واضح، عبر تشكيل حكومة وطنية جديدة. وأتطلع إلى رؤية نتائج تلك الاستعراضات، وإلى النظر في الكيفية التي يمكن أن تكون بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المشتركة لتلك البرامج.

وأتطلع أيضا إلى العمل مع أعضاء الحكومة الجديدة للنظر في الكيفية التي يمكن أن تعالج بها مسائل القطاع الأمني بطريقة أكثر فعالية، فضلا عن تعزيز المؤسسات. وأنا مسرور للنتائج المترتبة عن تدريب الشرطة والبرامج ذات الصلة، والتي أحسب أنها كانت فعالة في المساعدة على توسيع قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية. وأود أن أناشد مرة أخرى في ذلك الصدد، جميع الجهات المانحة لتوفير موارد إضافية من شأنها أن تسمح بتوسيع وزيادة تلك البرامج. وبالمثل، فإنني متفائل بأن بوسع الأمم المتحدة والجهات المانحة فعل المزيد لدعم برامج الحكومة وأولوياتها وحثها على البناء على التقدم المشجع جدا الذي أحرز بالفعل في مجال نظم العدالة المدنية والعسكرية.

وأتطلع، في المجال العسكري، إلى النظر مجدداً مع الحكومة الجديدة في كيفية الاستفادة من شراكتنا العملياتية بشكل أكثر فعالية فيما يتعلق بإنهاء التهديدات الأمنية التي تشنها الجماعات المسلحة في أسرع وقت ممكن، واستكشاف الخيارات المتاحة

لبذل المزيد من الجهد لتعزيز ودعم قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكرر في ذلك الصدد، دعوة جميع الشركاء لاستعراض الموارد التي يمكن توفيرها لدعم برامج تدريب الجيش الكونغولي ورفع كفاءته المهنية وإصلاحه.

وليست هذه تحديات سهلة. غير أني على اقتناع بوجود فرص كبيرة وآفاق واسعة لإحراز تقدم كبير في كل واحد من هذه المجالات، على الرغم من الاضطرابات التي نراها حاليا في الحالة الأمنية.وأستطيع أن أؤكد للمجلس أنني، والبعثة، ووكالات الأمم المتحدة، التي تشكل وجود فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ملتزمون ببذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق تلك الغايات بطريقة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب الممكن.

(تكلم بالفرنسية)

وختاماً، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني العميق لأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي على الدعم الذي قدموه للبعثة ولتنفيذ ولايتها. فقد استفادت البعثة والشعب الكونغولي، الذي لا يزال بحاجة إلى ذلك الدعم إلى حد كبير، وخاصةً في سياق الأحداث المثيرة للقلق التي وقعت مؤخرا في مقاطعتي كيفو. فبدون ذلك الدعم، لم يكن ممكنا ترسيخ التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة نحو الطريق المؤدي إلى السلام الدائم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعليه، فإنني أعوّل على ذلك الدعم المستمر، فضلا عن دعم موظفي البعثة ووكالات الأمم المتحدة التي أعوّل عليها إلى حد كبير، وي يستحق التزامها الثابت وجهودها المستمرة التقدير الواجب.

(تكلم بالانكليزية)

وأتوجه لهم بالشكر، فضلا عن مجلس الأمن لدعمه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ميس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد مكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، وأعبر لكم عن مدى اعتزازنا برؤية الصين، البلد صديق، توجه مداولات المجلس اليوم. كما أود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم وفد بلدي لنجاح مهمتكم النبيلة للغاية، وأشكركم على إتاحتكم الفرصة لي لأخاطب المجلس خلال هذه الجلسةالمتعلقة بولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لبلدي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة لأهنئ سلفكم، السفير مهدييف ممثل أذربيجان على رئاسته المتميزة لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

وأود بشكل خاص أن أشكر الأمين العام بان كي — مون الذي لم يدخر جهدا أبدا في سعيه لإيجاد حلول لاستعادة السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ توليه رئاسة هذه المنظمة العالمية. ويتعين الإشادة بالجهود الإيجابية التي بذلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روجر ميس، الذي أرحب بحضوره اليوم هنا، خصوصا في هذا الوقت الذي أكدت فيه مصادرنا بشكل لا يدع مجالا للشك، كما نددت بذلك البعثة من أول وهلة، بأن عناصر رواندية، يقدر بأن عددها يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رجل قاتلت ولا تزال تقاتل في صفوف متمردي حركة ٢٣ آذار/مارس التابعة لبوسكو نتاغاندا، قد جندت ودربت ونشرت انطلاقا من رواندا. ولا يزال ذلك الدعم متواصلا، حيث أنه ورغم استرجاع قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٨ طنا من العتاد، فإن قوة نيران المتمردين قد تزايدت منذ اقترابهم من الحدود الرواندية.

بغية العودة إلى موضوع ملاحظاتي خلال هذا الصباح،

فإن بياني يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/355)، الذي أشار السيد ميس للتو إلى نقاطه الرئيسية. وسوف يركز بياني على ثلاث نقاط أساسية، هي ولاية البعثة وآلية التقييم المشترك وإعادة هيكلة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

كما هو الحال في كثير من الأحيان، يتصادف انتهاء ولاية البعثة، التي يستعد المجلس لتجديدها اليوم، مع عودة العنف إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كنتيجة مباشرة لانشقاق بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أصبحت تحت قيادة السيد نتاغاندا. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمرا بإلقاء القبض عليه منذ عام ٢٠٠٦، وظن أنه بوسعه الهروب من أمر إلقاء القبض من خلال السعي إلى اللجوء السلمي لقواتنا المسلحة.

لكن، ونظرا لاقتراب إلقاء القبض عليه، لم يتردد في الانشقاق والتمرد على الجيش الوطني، في منطقة من البلد تضررت بالفعل بشكل بالغ من أعمال مزعزعة للاستقرار تقوم بها جماعات مسلحة وطنية وأجنبية ثائرة هناك. وكما هو متوقع، تسببت تلك الصراعات في تشريد جماعي للسكان من المناطق المتضررة داخل البلد وفي اتجاه البلدان المجاورة.

لكن ما هو إذن الأساس المنطقي لتجديد ولاية البعثة؟ صرح الأمين العام، مبينا عن موقفه الثابت فيما يخص عزمه على دعم جهود تثبيت الاستقرار وبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما كان في كينشاسا، للمشاركة في الاحتفال بمرور خمسين عاما على استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠، بأنه يتعين علينا بالتأكيد، مواصلة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، خصوصا النساء، اللائي يتحملن عبئا غير متناسب. وتعهد الأمين العام ببذل كل ما بوسعه من أجل التصدي لذلك الانتهاك الخطير للحقوق الأساسية.

أنا اليوم مسرور بالإحاطة علما بأن ولاية البعثة سيجري تمديدها، طبقا لرؤية الأمين العام فيما يخص نص وروح القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠. لقد كانت حماية المدنيين المشردين أو المهددين بفعل الاشتباكات في صلب شواغل المجلس، ويتعين أن تظل كذلك. وذلك هو أحد الأسباب الرئيسية وراء إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. شدد المجلس آنذاك بأن لحماية المدنيين الأولوية فيما يخص اتخاذ القرار بخصوص استخدام القدرات والموارد المتاحة. وأذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام جميع الوسائل اللازمة من أجل الوفاء بولايتها المتعلقة بالحماية، التي تشمل الحماية الفعلية للمدنيين.

وبالمثل، ينبغي أن تظل فكرة إعادة تركيز عمل البعثة على كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، التي تتصارع فيهما الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، في صلب أي تمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة تلك. وذلك هو فهمنا لولاية البعثة التي سيجددها المجلس، وذلك هو ما يمكن أن يبرر اليوم أهمية بعثة الأمم المتحدة، للسكان الكونغوليين في المناطق المتضررة، سواء أكانت في روتشورو ولوبيرو أو وليكال مسيسي أو كتشانغا في كيفو الشمالية، أوفي بونياكيري – هومبو في كيفو الجنوبية.

أشاد الأمين العام في الفقرة ٨٦ من التقرير، وهو محق في ذلك، بالتعاون الوثيق والحوار الذي تعزز بين الأمم المتحدة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بذلك نحن أيضا. لكن بالنسبة للحكومة التي ظل موقفها ثابتا منذ إنشاء البعثة، يتعين أن تكون الأولوية عند تجديد ولاية البعثة، لعمل فريق التقييم المشترك، الذي أنشئ بموجب الفقرة ٧ من القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠). بالفعل، يحدد القرار لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وللبعثة ثلاثة أهداف رئيسية، إلى جانب تحقيق نتائج ملموسة لكل منها.

فيما يخص نتائج التقييمات المشتركة بخصوص العمليات العسكرية، وتقليص التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، يظل واقع الأمر أن العمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، قد قلصت بشكل كبير قدرات المجموعات المسلحة فيما يخص تنفيذ عملياها، رغم أن أنشطتها الإجرامية، بفعل عددها، لا تزال تشكل تهديدا لأمن السكان في بعض مناطق البلد النائية.

ولوحظ إحراز تقدم فيما يخص تقليص التهديد الذي يطال أمن السكان، وفيما يخص اضطلاع الحكومة باستتباب الأمن. وفيما يتعلق بوسائل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتوفير الحماية الفعالة للسكان، والاضطلاع بشكل متزايد بمهام الأمن الموكلة للبعثة، فإن العمل من أجل توفير قوات أمن فعالة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، جار حاليا وسوف يستمر.

إن التقارير التي تفيد بإعادة تنظيم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و من الأمور المشجعة اتخاذ إجراءات من أجل تحديد هوية أفراد الوحدات العسكرية، والتحكم فيها وتزويدها بالعتاد والتدريب من خلال إعادة فتح الأكاديميات والمدارس أو مراكز التدريب، وإعادة تنظيم القوات وتقسيمها إلى كتائب، وإعادة إطلاق تدريب الضباط، وإعادة تدريب القوات الموجودة،. لقد حان الوقت الآن لكي نطلب من البعثة استئناف عملياها المشتركة التي تقوم بها مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ضد الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية.

فيما يخص الأداء بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، كان التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مثمرا. وبأخذ مثال واحد فقط، هو جيش الرب للمقاومة، الذي تمرد في الولاية الشرقية، فقد انخفضت قواته من ٢٠٠ ١ فرد عام ٢٠٠٨، إلى ما يقارب الصفر اليوم. إن الطرق من دونغو إلى دوروما ومن فاراجي إلى واتسا ومن دونغو إلى بانغادي، والتي كانت في وقت ما مغلقة في وجه كل حركة المرور، قد فتحت مرة أخرى.

من المؤكد أن الأمور تغيرت منذ وجه المتمردون الذين فروا من الخدمة في صفوف الجيش الكونغولي في أوائل نيسان/ أبريل أسلحتهم ضد الجيش النظامي. غير أن كل شئ يدفعنا إلى الاعتقاد أنه، من حيث توازن القوى في الميدان، فإن الاضطرابات الخطيرة التي تسبب فيها التمرد يمكن السيطرة عليها بشكل كامل، شريطة أن يتوقف التورط المثبت في التمرد من جانب البلدان المجاورة ودعمها له. وينبغي أن نشير إلى أن الجيش الكونغولي قد اتخذ بالفعل مواقعه في المنطقة من غوما إلى سفوح ماسيسي وعاد الهدوء، وعاد الآن المتمردون الذين عبروا المتنزه الوطني إلى الحدود.

وأيا كان الأمر، فإن الحكومة مصممة على وضع نهاية عسكرية للحرب في الأراضي التي تحتلها المجموعات المسلحة، كونغولية وأجنبية على السواء، كما ذكر رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، السيد أوغستين ماتاتا بونيو مابون، لدى وصوله إلى بوناغانا، كيفو الشمالية، على رأس وفد حكومي كبير يوم الخميس، ٧ حزيران/يونيه.

وفي ما يتعلق بالشرطة الوطنية الكونغولية، نود أن نشير إلى تدريب شرطة الحدود، ونشر وحدات الشرطة المنشأة من المجموعات المسلحة، وإعادة تدريب قوات الشرطة على يد البعثة وإصدار القانون الأساسي المتعلق بتنظيم وعمل الشرطة الوطنية الكونغولية قبل عام.

وفي ما يتعلق بتحسين سيادة القانون في جميع أنحاء البلد من خلال إنشاء الإدارة المدنية، التي ستكون الضامن لسيادة القانون، وهو هدفنا الثالث، نشير إلى أن السلطات الشرعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تسيطر تقريبا على جميع الأراضي التي كانت في وقت ما تحت سيطرة المجموعات المسلحة. واليوم، فإن الشرطة الوطنية الكونغولية موجودة تقريبا في جميع أنحاء الأراضي المحررة.

ويتزايد وجود الجهاز القضائي ويصبح عاملا بشكل متزايد.

وجرى تعيين مدعين عامين مدنيين جدد وتدريبهم ونشرهم في المناطق الحساسة. وعلاوة على ذلك، جرى نشر قوات عسكرية متنقلة ومحاكم مدنية، بدعم من البعثة، في الأقاليم التي شهدت ارتكاب أعمال وحشية، لحل مشكلة عدم إمكانية الوصول إلى المحاكم في الأماكن التي وقعت فيها الانتهاكات. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الفقرة ٤٦ من تقرير الأمين العام.

تستمر مكافحة الإفلات من العقاب دون تساهل. وجهت اتهامات إلى أفراد المجموعات المسلحة والشرطة الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وإلى القضاة الفاسدين وأصحاب المشاريع الاقتصادية، بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أدت غالبا إلى إصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة، بل والسجن مدى الحياة. وفي هذا الصدد، تؤيد الحكومة عملية إنشاء خلايا دعم المحاكمات التي أطلقتها البعثة لمساعدة ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، نحن بحاجة إلى اتخاذ قرارات استراتيجية تسمح، في جملة أمور، للحكومة بكفالة الأمن والحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون والتنمية الاقتصادية في البلد. ولكي نفعل ذلك، نحن ملزمون بالعمل معا لتحديد المعايير التي ستتيح لنا وضع جدول زمني لانسحاب قوات الأمم المتحدة فيما يستمر تدريب الجيش الكونغولي. وبصورة أكثر تحديدا، العمل وفقا لخريطة طريق مكرسة لعملية انتقال فعالة وجرى اختبارها من عملية لحفظ السلام إلى عملية لبناء السلام، عملية لدعم استقرار البلد.

ومن ناحية أخرى، فإن ولاية البعثة، كولاية لتحقيق الاستقرار، تتطلب عملية انتقال إلى الانتعاش الاقتصادي بعد عدد من سنوات عدم الاستقرار. لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل خطة لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء للمناطق الخارجة لتوها من الصراع المسلح ولديها استراتيجية دولية لدعم الأمن والاستقرار لإقليم كيفو الشمالية جرى توسيع نطاقها لتشمل منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى في الإقليم الشرقي وإقليم مانييما ومنطقة تانغانيكا الشمالية في إقليم كاتانغا، فضلا عن منطقة أوبانغي الجنوبية وإكواتور في إقليم إكواتور.

لذلك فإنه من الطبيعي، عند النظر إلى عناصر الانتعاش الاقتصادي والتأهيل والإدماج المجتمعيين لبرامج تحقيق الاستقرار وإعادة البناء، التفكير في الحاجة إلى إعادة تقييمها وتعديلها لتتناسب مع واقع اليوم. إن مناطق الشمال والغرب، رغم خلوها من الصراع، تواجه تداعيات حالة عدم الاستقرار في شمال وشرق البلد. ونأمل مراعاة هذا البعد لدى تنفيذ برنامج تحقيق الاستقرار وإعادة البناء والبرنامج الذي وضعه فريق الأمم المتحدة القطري بهدف تعزيز وتنمية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أنتقل إلى إعادة هيكلة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهو أحد أكثر المواضيع إثارة للجدل، سواء داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو خارجها. يشدد الأمين العام، في الفقرتين ٧٦ و ٧٧ من تقريره، على ضرورة استعادة مصداقية اللجنة. وأود أن أطمئن الجميع هنا إلى أن الحكومة تتشاطر هذا القلق بشكل كامل وأنها توشك على استعراض اللجنة. وقد بدأت أيضا، في اللجنة نفسها، عملية نقد ذاتي.

ولإضفاء مزيد من المصداقية على الانتخابات المقبلة، فقد اعتمدت اللجنة سلسلة من التدابير، بما في ذلك تكثيف المشاورات مع مختلف شركائها ووضع جداول زمنية تراعي المطالب الفنية والتشغيلية والقيام بأنشطة الدعوة مع الدولة وجميع الشركاء من أجل إعادة تخصيص الإيرادات للنفقات الجديدة التي تمليها الاحتياجات التشغيلية وبلورة الرؤية وتكثيف مشاوراتها مع الجهات المعنية، مثل وسائط الإعلام والأحزاب السياسية وغيرهم من الشركاء في العملية؛ وتحقيق الاستقرار في سجل الناخبين وجعله أكثر موثوقية بإدراج الذين حذفت أسماؤهم؛ إعادة فتح الحوار مع الطبقة السياسية بشأن موضوع سجل الناخبين، وتعزيز معايير توظيف الوكلاء الانتخابيين وتدريبهم، وتحديدا الذين يعملون في مراكز الاقتراع والمراكز المحلية لتجميع النتائج.

وفي ظل ذلك الزخم الجديد نشرت اللجنة في ٦ حزيران/يونيه الجدول الزمني لانتخابات مجالس الأقاليم ومجلس الشيوخ وحكام المقاطعات. ووفقا للجدول الزمني، فقد تم تحديد ثلاثة تواريخ لإجراء الانتخابات المختلفة، التي سوف تختتم العملية الانتخابية التي بدأت بالانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتم تحديد تاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ موعدا لانتخابات مجالس الأقاليم، و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لانتخابات مجلس الشيوخ، و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لانتخابات حكام الأقاليم ونواب حكام الأقاليم.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد استعداد حكومة بلدي لمواصلة شراكتها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ما يتعلق بالعمليات العسكرية ضد المجموعات المسلحة، وتحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وكذلك في توطيد سلطة الدولة، ودعما لإعادة تشكيل البعثة مستقبلا. كما أود أن أؤكد لجميع الأطراف المهتمة استمرار الإصلاحات التي انطلقت في العام الماضي في قطاع الأمن بغية إنشاء شرطة وجيش قادرين تماما على ضمان الأمن في جميع أنحاء البلد وتحسين الظروف المواتية أصلا لاستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالمثل، أود أن أدعو المجتمع الدولي والبلدان الصديقة التي ترغب في القيام بذلك إلى المجيء إلى بلدنا وتوظيف استثمارات كبيرة والاشتراك في تنمية بلدنا وانتعاشه الاقتصادي. إن إمكانات جمهورية الكونغو الديمقراطية وحيوية سكانها يمكن أن يحققا تعاونا مربحا للجانبين. لقد فهمت بعض البلدان ذلك بالفعل، وندعو الآخرين للسير على خطاها ومساعدتنا على طول هذا الدرب.

وختاما، عندما يطلب إلى المجلس اتخاذ قرار بشأن تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المشاورات التي ستبدأ قريبا، فإن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها يتوقعان أن يدين المجلس بأقوى العبارات تمرد بوسكو نتاغاندا الذي عطل جهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتوقع من المجلس أن يدين أيضا الدول في المنطقة دون الإقليمية ويذكرها بضرورة احترام الالتزامات التي وافقت عليها بحرية – وذلك هو تحقيق العدالة.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.